## محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية
## شركة بنك البركة سورية المساهمة المغفلة العامة
## المنعقد بتاريخ 2022/07/04

بناء على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة بنك البركة سورية الى السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقرر انعقاده في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاثنين الواقع في 2022/07/04 في فندق الداما روز بدمشق (قاعة المتنبي)، والذي تم تبليغ الدعوة اليه أصولا متضمنة جدول أعمال الجلسة وفق ما يوجبه قانون الشركات.

وقد تم نشر دعوة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية لبنك البركة سورية في النشرة الالكترونية لصحيفة تشرين بالعدد /576/ تاريخ 2022/06/14 والعدد /581/ تاريخ 2022/06/21 و بصحيفة الوطن اون لاين بالعدد /3753/ بتاريخ 2022/06/14 والعدد /3758/ بتاريخ 2022/06/21 وذلك استنادا إلى كتاب مجلس الوزراء رقم 7035/ تاريخ 2020/05/14 والمعمم بموجب تعميم هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 22 المؤرخ في 2020/05/18 بالموافقة على هذه الوسيلة للنشر واعتبارها كافية وتحقق الغرض المقصود منها، كما تم نشر الميزانية أصولا.

وبناء على الكتاب الموجه الى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمتضمن ابلاغها الدعوة المذكورة لتسمية مندوب عنها لحضور هذا الاجتماع، والكتاب الموجه الى مصرف سورية المركزي والمتضمن إبلاغه الدعوة المذكورة لتسمية مندوب عنه لحضور هذا الاجتماع، وبناء على الكتاب الموجه الى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والمتضمن ابلاغها الدعوة المذكورة وذلك لتسمية مندوب عنها لحضور هذا الاجتماع، والكتاب الموجه الى سوق دمشق للأوراق المالية والكتاب الموجه للمراقب المصرفي الداخلي لدى بنك البركة سورية، والكتاب الموجه لمدقق الحسابات والكتاب الموجه لرئيس هيئة الرقابة الشرعية.

فقد حضر هذا الاجتماع السيد زين جودت صافي والسيد أيمن أبو زيتون ممثلين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف رقم 3454/1/12/10157 تاريخ 2022/06/26، كما حضرت السيدة لمى شيخو والسيد علي شمالي والسيد علي سلطان ممثلين عن مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/3150/ص تاريخ 2022/06/26، وحضر السيد شادي عباس والسيدة مانيا بريك ممثلين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم 702/ص- أ.م تاريخ 2022/06/15
وحضر الاجتماع الآنسة لدى الطري والسيدة فدوى الحاف المراقبين المصرفيين الداخليين لدى بنك البركة سورية.

وحضر الاجتماع مدقق حسابات بنك البركة سورية.

وقد حضر إلى مكان هذا الاجتماع في الموعد المذكور المساهمون في الشركة الذين يحملون أسهم بنسبة 32%. وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع والنصاب القانوني لم تتوفر في هذه الجلسة (جلسة أولى) لجهة النصاب القانوني الذي يوجبه قانون الشركات فقد تأجل موعد الانعقاد للساعة الحادية عشر صباحاً وفق نص الدعوة لهذا الاجتماع.

وفي الساعة الحادية عشر صباحاً بنفس التاريخ والمكان انعقد اجتماع الهيئة العامة غير العادية حيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توفرت في هذه الجلسة الثانية من حيث إصدار الدعوة وحضور المساهمين في الشركة الذين يحملون أسهم بنسبة 50.4% (جلسة ثانية) وذلك وفق النصاب القانوني الذي يوجبه قانون الشركات وحضور مندوب عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وحضور مندوب عن مصرف سورية المركزي وحضور مندوب عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية, وحضور مدقق الحسابات والمراقب المصرفي الداخلي وقد تنازل السادة المساهمين عن شكليات الدعوة، فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

كما حضر الأستاذ غسان سكر نائب رئيس المجلس والسادة أمير عصاصة ومحمد أيمن مولوي ومحمد لبيب الاخوان أعضاء مجلس الادارة واعتذر الأستاذ عدنان أحمد يوسف رئيس مجلس الإدارة وباقي الأعضاء عن الحضور بعذر مقبول وهو توقف الرحلات الجوية إلى سورية.

في ضوء ذلك فقد بدأت الهيئة العامة أعمالها برئاسة نائب رئيس مجلس الإدارة السيد غسان سكر استناداً للمادة 181 من قانون الشركات، وقام بتسمية السادة رامي الشعال وشذى صوان مراقبي تصويت للجلسة والمحامي محمد خالد درويشة مدون وقائع الجلسة.

بعد أن رحب السيد رئيس الجلسة بالسادة الحضور، تم البدء بتناول النقاط التي جاء عليها جدول الأعمال وفق ما يلي:

**جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة غير العادية لبنك البركة سورية**

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2021, وخطة العمل للسنة المالية 2022.
2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن البيانات المالية الختامية للبنك (الميزانية) كما هي في 2021/12/31.
3. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن عام 2021.
4. مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير هيئة الرقابة الشرعية والميزانية الختامية الموقوفة بتاريخ 2021/12/31 والمصادقة عليها.

5. المصادقة على تعويضات وبدلات حضور أعضاء مجلس الإدارة لعام 2021.
6. تكوين الاحتياطيات.
7. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعام 2021.
8. تعيين الأرباح التي ستوزع على المساهمين وتعديل المادة 7 من النظام الأساسي تبعاً لقرار الهيئة بغرض زيادة رأس المال وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة أصولاً.
9. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن عام 2021.
10. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
11. انتخاب عضوين متممين لعدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية شريطة الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي.
12. انتخاب مدقق الحسابات لتدقيق القوائم المالية عن العام 2022 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
13. عرض الخدمات الفعلية المقدمة من مجموعة البركة المصرفية للبنك بموجب اتفاقية التشغيل المبرمة بينهما على المساهمين، وبيان النفقات المسددة لقاؤها خلال الفترة الممتدة بين 2013/10/21 و 2021/12/31.

**أولاً: سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2021، وخطة العمل للسنة المالية 2022:**

قام السيد رئيس الجلسة بتلاوة تقرير مجلس الإدارة وشكر جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة بعمل البنك وشكر أعضاء مجلس الإدارة والسادة العلماء الأفاضل في هيئة الرقابة الشرعية والسادة المساهمين والعملاء والإدارة التنفيذية على ما تبذله من جهود.

وقام الرئيس التنفيذي بتقديم كلمة حيث تم عرض كشفاً بالعمليات التي نفذها بنك البركة سورية خلال السنة المالية السابقة وبين شرحاً عن سير العمل في الفروع اضافة إلى شرحا عن خطط المصرف المستقبلية وخطة العمل للسنة المالية 2022 اضافة إلى شرح للأرقام الخاصة بالمصرف، واستعراض النتائج المالية للبنك.

وقد أظهرت الميزانية النهائية للسنة المالية 2021 أرباحاً صافية محققة بلغت **33,204,604,593** ليرة سورية وذلك بعد استبعاد الأرباح الغير محققة.

**ثانياً: سماع تقرير مدقق الحسابات عن البيانات المالية الختامية للبنك (الميزانية) كما في 2021/12/31:**

تلا السيد مدقق الحسابات تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة وبيّن أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية الوضع المالي لبنك البركة سورية ش.م.س.ع كما في 31 كانون الأول 2021 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية

للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وللقوانين المصرفية السورية وقرارات مجلس النقد والتسليف واقترح الموافقة عليها.

**ثالثاً: سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن عام 2021:**

تلا الدكتور محمد عمر الخلف عضو هيئة الرقابة الشرعية تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن العام 2021.

**رابعاً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير هيئة الرقابة الشرعية والميزانية الختامية الموقوفة بتاريخ 2021/12/31 والمصادقة عليها:**

ولدى المناقشة أفاد الدكتور عمر الحسيني بانه يشكر مجلس إدارة البنك وفريق العمل وخاصة رئيس مجلس الإدارة الأستاذ عدنان يوسف والسيد الرئيس التنفيذي محمد حلبي ذو الشخصية القيادية وإنه فخور بهذا البنك كونه الأول في تحقيق الأرباح والأول في رسملة البنوك والأول من حيث توزيع الأرباح وأفاد بما أن النسبة بين حقوق الملكية ومجموع الموجودات هي 13.5% وهذا الأمر يتطلب الأمور التالية:

الإسراع في ترميم القطع البنيوي.

زيادة نسبة الاقتطاع من الاحتياطي الخاص والقانوني بعد توقفه لمدة عامين في السنتين القادمتين إذا سمحت القوانين بذلك.

السعي لزيادة رأس مال البنك ليصبح 100 مليار عن طريق أسهم مجانية وهذا سيرفع القيمة الدفترية للسهم للبنك وتقوية المركز المالي للبنك أمام البنوك المراسلة.

أيضاً في حجم ذمم البيوع غير العاملة حوالي 22 مليار وهي تعود بغالبيتها حوالي 21 مليار للشركات الكبرى وهناك مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة بقيمة 22.5 مليار أرجو معالجة هذا الأمر.

ايضاً ارجو معرفة حجم الأموال في المصارف اللبنانية ومقدار المخصص لذلك.

أيضاً يوجد شركة التطوير العقاري لم تقم باي نشاط.

أنشأ البنك شركة مساهمة قابضة أرجو معرفة ماهية الأعمال التي ستقوم بها الشركة القابضة.

أرجو عدم التأخر بموعد انعقاد الهيئة العامة وراجياً من الإدارة توزيع هدايا رمزية للمساهمين حيث ان بنك البركة هو اهل الكرم. وادعو الله لكم بالنجاح والتوفيق المستمر متمنياً توزيع أرباح كل سنة لإدخال الفرحة إلى قلوب السادة المساهمين.

وافاد الدكتور وليد الأحمر بمداخلته أنه بعد قراءة التقرير السنوي نجد أنه هناك مؤشرات جيدة جيداً كالتصنيف الائتماني والمشاركة في المسؤولية الاجتماعية والحصول على جائزتي أفضل بنك إسلامي للعام 2021.

وأول مصرف في سورية حصل على شهادة الأيزو في المسؤولية الاجتماعية.

ولاحظنا كلمات هامة بالتقرير: التميز والنجاح والريادة والكفاءة وغيرها وهذا رائع وواقعي.

وإجمالي الموجودات والودائع نمت بشكل ملحوظ عن العام الماضي.

والحصة السوقية جيدة جداً فهي 29% من السوق المصرفية الإسلامية في سورية و14% من إجمالي السوق المصرفية السورية.

والعائدة على حقوق المساهمين ارتفع في العام 2021 ونسبة تغطية الديون المتعثرة جيدة.
والحقيقة أن بنك البركة سورية يكتب قصة نجاح ليكون البنك الرائد في السوق المصرفية السورية وهذا ليس غريب ذلك لأنه لديه شريك استراتيجي قوي وإدارة تنفيذية كفؤة تعمل بجد والتزام البنك بالمعايير الدولية.
كما شكر الدكتور وليد الأحمر أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك وخاصة السيدين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك لتحقيقهم هذه النتائج الرائعة. وأفاد أن لديه بعض المقترحات ليبقى بنك البركة رائداً في السوق السورية وذلك من خلال توسيع حجم المحفظة الاستثمارية والتوسع بمشاريع التطوير العقاري وفي التعليم والمجال الصحي والاستثمار في الطاقة البديلة والمتجددة ومشاريع الصناعة الغذائية والتوسع الجغرافي للبنك وتفعيل الفروع المتوقفة ووضع خطة وفق جدول زمني لزيادة رأس مال البنك للوصول إلى 100 مليار من خلال توزيع أسهم مجانية كل سنة.
أيضاً موضوع المسؤولية الاجتماعية من الجيد للبنك المساهمة فيها لتخفيف معاناة الناس.
وذكر المساهم خليل ابراهيم الخشي أن البنك غطى القيمة الشرائية للتضخم الحاصل في سورية فبالنسبة للمساهم الذي يريد أن يحتفظ بنقوده ويحافظ على قيمتها أنصحه بشراء سهم البركة وأشكر العاملين في بنك البركة من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية واشارك المساهمين السابقين بالرأي فيما قالوه.
والدكتور عمار علي الحامضة كان لديه سؤالين الأول أنه مذكور المخاطر الائتمانية في المرحلة الثانية أو الثالثة أود التوضيح حول المراحل.
وفي الصفحة 155 ماهي القضايا المرفوعة على البنك وسأل أحد المساهمين فيصل عبد العزيز الرفاعي عن ارباح السهم والتي تم تدويرها إلى السنة التي بعدها.
وإن الأرباح سنة 2020 و2021 وفي حال جمعناها مع بعضها وفي المقابل تم تأسيس شركة قابضة فلماذا لم يتم توزيع الرباح هذا العام بنسبة 200% وشكراً لكم.
وأجاب رئيس الجلسة والسيد الرئيس التنفيذي للبنك أنهم يشكرون الحضور وبخصوص مركز القطع البنيوي هو حل لموضوع التضخم ولكن هناك قوانين لدى مصرف سورية المركزي ونحن نلتزم بذلك وإن مركز القطع البنيوي هو الأكبر بين البنوك لأننا لم نتصرف به ومخصص الاحتياطي اقتطاعه تم بحسب قانون الشركات
وأن زيادة رأس المال أنتم كمساهمين تجدون أن سعر السهم جيد وارباحه جيده وكل الزيادات التي قمنا بها هي اسهم مجانية وهي من الأرباح التشغيلية وليس من الاحتياطيات و المبالغ المودعة في لبنان اخذنا عليها مخصصات وحالياً يتم تاول حل للأزمة وإن شاء الله ستحل
بخصوص التطوير العقاري نحن ندرس الأمر بعناية والشركة موجودة ورأس المال موجود لكن نحن نحتاج مشروع تطوير عقاري رائد في سورية.
ونحن قدمنا لمصرف سورية المركزي دراسة لإنشاء شركة تمويل عقاري ولكن لم نحصل على الموافقة.
والشركة القابضة أخذنا موافقة مبدئية لها وسنؤسس شركتين بشكل أولي الأولى شركة مكاتب مرنة والثانية شركة مسرعة الأعمال.
وسنقوم بتوزيع هدية رمزية هذا الاجتماع.

وبخصوص توزيع أرباح 200% فإن ذلك تقوم على دراسة لوضع البنك والوضع الاقتصادي بشكل عام في البلد.
وإن التوسع في المحفظة الائتمانية أولوية لدينا هذا العام وقد قمنا بتطوير مركز التمويل الصغير في البنك ليصبح لدينا 3 مراكز ومنصة الكترونية.
وإن المشاريع المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية يتم العمل عليها بشكل جيد ومتنوع.
وبخصوص تمويلات الطاقة هناك مشروع قيد الدراسة للمشاركة بجزء من هذا المشروع الاستثماري.
وبخصوص الانتشار الجغرافي يتم العمل حالياً على التوسع جغرافي بشكل أكبر من خلال فتح عدة فروع وعدة مكاتب ولدينا خطط لزيادة رأس مال البنك بشكل أكبر.
وبما يتعلق بسؤال المخاطر الائتمانية وحسب المعيار المحاسبي رقم 9 فقد تمت قسمته إلى مراحل تتعلق بسداد التمويل وهي متبدلة وليست ثابتة.
وأما القضايا المرفوعة على البنك فكما تعملون أن البنك معرض لرفع دعاوى وخاصة عند شرائنا للعقارات نجد بعض الجوار يدعون على البنك.
وبخصوص الأرباح المدورة فإن الأرباح المدورة لا ندفع عنها ضرائب للسنوات اللاحقة وإن الضرائب تدفع على الأرباح الجديدة فقط.

بعد العرض والمناقشة طرح للتصويت ما يلي:

1. تقرير مجلس الادارة
2. تقرير مدقق الحسابات والميزانية الختامية
3. تقرير هيئة الرقابة الشرعية

وافقت الهيئة العامة غير العادية بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل للسنة المالية لعام 2021 وتقرير هيئة الرقابة الشرعية وتقرير مدقق الحسابات، والميزانية الختامية الموقوفة بتاريخ 2021/12/31.

**خامساً: المصادقة على تعويضات وبدلات حضور أعضاء مجلس الإدارة لعام 2021:**

بلغت بدلات حضور السادة اعضاء مجلس الإدارة مبلغ **423,805,597** ل.س
وأوضح رئيس الجلسة أن هذه التعويضات تدفع بناء على عدد جلسات حضور العضو لجلسات انعقاد مجلس الادارة او اللجان التابعة له مع الاخذ بعين الاعتبار الجهد المبذول بالتحضير لذلك وإن هذا الأساس سيتم اتباعه نفسه لحساب تعويضات وبدلات عام 2022.
وبعد المناقشة والطرح على التصويت تمت الموافقة بالاجتماع على بدلات حضور السادة اعضاء مجلس الادارة.

**سادساً: تكوين الاحتياطيات:**

تم خلال العام 2021 تكوين احتياطيات كالتالي:

- **تشكيل الاحتياطي القانوني:** لم يتم احتجاز أي مبلغ للاحتياطي القانوني خلال عام 2021، بسبب بلوغ رصيد الاحتياطي القانوني 25 % من رأسمال البنك بنهاية العام 2020، حيث بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وإشارة إلى التعميم رقم 3 / 100 / 369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 وإلى التعميم رقم 1 / 100 / 952 الصادر بتاريخ 12شباط2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر أرباح فروقات القطع غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني .يحق للبنك التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي القانوني مساويا لـ 25% من رأسمال البنك.
- **تشكيل الاحتياطي الخاص:** تم تكوين احتياطي خاص بمبلغ **4,239,852,887 ليرة سورية** حسب المادة رقم /97/ من قانون النقد الأساسي رقم 2002/23 وبناء على التعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009.

وقد وردت تفاصيل الاحتياطيات في الإيضاح رقم (24) في البيانات المالية المدققة.

ولدى العرض على التصويت فقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تكوين الاحتياطيات كما وردت اعلاه.

**سابعاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعام 2021:**

تم احتساب مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وفق نص المادة رقم 33 من النظام الأساسي للبنك حيث بلغت المكافآت **562,800,000** ليرة سورية فقط لا غير بما يعادل 1.47% من الربح الصافي.

واقترح أحد السادة المساهمين تعديل المادة 156 من قانون الشركات لتصبح في حال عدم توزيع أرباح على المساهمين الا يتم توزيع مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة.

وبعد العرض على التصويت تمت الموافقة بالإجماع على مكافآت السادة اعضاء مجلس الادارة.

**ثامناً: تعيين الأرباح التي ستوزع على المساهمين وتعديل المادة 7 من النظام الأساسي تبعاً لقرار الهيئة بغرض زيادة رأس المال وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة أصولاً:**

عرض الرئيس التنفيذي توصية مجلس إدارة البنك بتوزيع أرباح أسهم منحة مجانية على المساهمين

تساوي 15 مليار ليرة سورية ما نسبته 100% من رأس مال البنك الحالي والبالغ 15 مليار ليرة سورية، بواقع سهم لكل سهم، وزيادة رأسمال البنك بمقدارها أي يصبح ثلاثون مليار ليرة سورية. وتعديل المادة 7 من النظام الأساسي للبنك تبعاً لذلك بعد الحصول على الموافقات المطلوبة اصولاً.

وبعد العرض على التصويت وافقت الهيئة العامة غير العادية بالإجماع على:

1- توزيع أرباح أسهم منحة قدرها خمسة عشر مليار ليرة سورية ما نسبته 100% من رأس مال البنك الحالي بواقع سهم لكل سهم، وبالتالي زيادة رأسمال البنك البالغ 15 مليار ليرة سورية والمسدد بالكامل بزيادة وقدرها 15 مليار ليرة سورية ليصبح راس مال البنك الإجمالي بعد الزيادة 30 مليار ليرة سورية عن طريق توزيع أسهم مجانية من الأرباح المدورة على المساهمين كل حسب نسبة مساهمته، وتعديل المادة 7 من النظام الأساسي لتصبح بعد التعديل على الشكل التالي:
المادة /7/ رأس المال:
رأس مال الشركة هو 30,000,000,000 ل.س فقط ثلاثون مليار ليرة سورية موزعة على 300.000.000 سهم قيمة السهم 100 ليرة سورية فقط مائة ليرة سورية، ورأس مال الشركة قابل للزيادة او التخفيض وفقا للقوانين والانظمة النافذة وعلى ان لا يقل عن الحد الادنى المنصوص عليه في القانون رقم 3 لعام 2010 وتعديلاته.
ترقم الاسهم والسندات من رقم /1/ إلى /300.000.000/ سهم.

2- فوضت الهيئة العامة مجلس الادارة بأخذ الموافقات والاجراءات والتوقيع على ما يلزم لتنفيذ زيادة رأس مال البنك المذكورة اعلاه ولمجلس الادارة ان يفوض الرئيس التنفيذي بذلك.

**تاسعاً: إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن عام 2021:**
بعد المناقشة تمت الموافقة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمة ممثلي الشركة عن عام 2021.

**عاشراً: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة:**
قام البنك بالإجراءات القانونية من نشر الاعلان واستلام طلبات الترشيح ومراسلة مصرف سورية المركزي للموافقة على المرشحين التالية أسماؤهم:

1. مجموعة البركة المصرفية يمثلها الأستاذ حمد العقاب.
2. مجموعة البركة المصرفية يمثلها الأستاذ شاهر سليمان.
3. مجموعة البركة المصرفية يمثلها الأستاذ يزيد الخالدي.
4. الأستاذ أمير عصاصة – بصفته الشخصية.
5. الأستاذ باسم التاجي – بصفته الشخصية.

6. الأستاذ محمد لبيب الإخوان – بصفته الشخصية.
7. الأستاذ إحسان الشواف – بصفته الشخصية.
8. الأستاذ حسان سكر – بصفته الشخصية.
9. الأستاذ محمد عماد المولوي – بصفته الشخصية.

ووافقت الهيئة العامة غير العادية بالإجماع على المرشحين المذكورين اعلاه وتم فوزهم بالتزكية باعتبار أن عددهم يتوافق مع النظام الأساسي للشركة وذلك لولاية مدتها ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انتخابهم.
على أن يتم موافاة الوزارة باجتماع مجلس الإدارة المتضمن توزيع المناصب وفقاً لأحكام قانون الشركات.

**أحد عشر: انتخاب عضوين متممين لعدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية شريطة الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي:**

وبعد العرض على التصويت وافقت الهيئة العامة غير العادية بالإجماع على انتخاب المرشحين التالية أسماؤهم للانضمام الى هيئة الرقابة الشرعية للبنك شريطة حصولهم على موافقة مصرف سورية المركزي وتنتهي ولايتهم مع نهاية الولاية الحالية لهيئة الرقابة الشرعية:

1- الدكتور محمد أنس الدوامنة.
2- الدكتور احمد قيروز.

**ثاني عشر: انتخاب مدقق الحسابات لتدقيق القوائم المالية عن العام 2022 وتفويض مجلس الادارة بتحديد أتعابه:**

وهنا غادر السيد مجد الدين الشهوان قاعة الاجتماع وعرض السيد رئيس الجلسة توصية مجلس الإدارة بانتخاب مدقق الحسابات السيد مجد الدين الشهوان لعام 2022, وبعد العرض على التصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على انتخاب مدقق الحسابات السيد مجد الدين شهوان لعام 2022 وتفويض مجلس الإدارة بالتعاقد معه وبتعيين أجوره لعام 2022.

**ثالث عشر: عرض الخدمات الفعلية المقدمة من مجموعة البركة المصرفية للبنك بموجب اتفاقية التشغيل المبرمة بينهما على المساهمين وبيان النفقات المسددة لقاؤها خلال الفترة الممتدة بين 2013/10/21 و 2021/12/31.**

أوضح رئيس الجلسة أن المجموعة قدمت للبنك مجموعة من الخدمات المهمة خلال الفترة المذكورة ومنها على سبيل المثال:

1. الاستفادة من العلاقات الدولية مع البنوك والمؤسسات المالية والمراسلين للطرف الثاني.
2. التدريب المحلي والخارجي.

3. المساعدة في الاتصال مع أطراف المجموعة وتبادل الاستشارات والخبرات.
4. دعم السياسات المصرفية.
5. تقديم المساعدة في اختيار الكفاءات اللازمة وتأهيلها وتدريبها.
6. المساعدة في تحديد السقوف المالية والائتمانية.
7. المساعدة في إيجاد فرص الاستثمار.
8. المساعدة في الاستفادة من الخبرات الفنية للطرف الثاني.
9. التزويد بموظفين ذوي خبرة ومؤهلين مناسبين وفق أحكام البند 6.
10. تقديم خبرة الخدمات المصرفية.
11. المساعدة في الحصول على خدمات تقنية المعلومات.
12. المساعدة في تدقيق نظم تقنية المعلومات وإدارة المخاطر دون المساس باستقلالية الطرف الأول في إدارة أنظمته المعلوماتية.
13. تقديم الدعم اللازم في إطار تفعيل عمل إدارة الالتزام (الامتثال) وتطوير آليات عملها.
14. تقديم أية خدمات إدارية ومصرفية وفنية يتفق عليها الطرفان دون المساس باستقلالية الطرف الأول وفق القوانين والأنظمة النافذة.

وبيّن رئيس الجلسة أنه بموجب الاتفاقية التشغيلية يقوم البنك بتسديد خمسمائة ألف دولار أمريكي عن كل سنة لكن هناك بعض السنوات قامت المجموعة بإعفاء البنك من جزء من هذه الأتعاب، حيث خلال الأعوام 2013 وحتى العام 2021 (تسع سنوات) بلغت الأتعاب على الشكل الآتي:

| العام | النفقات المترتبة على البنك | النفقات المدفوعة بعد الاعفاء |
|---|---|---|
| 2013 | $ 500,000 | $ 200,000 |
| 2014 | $ 500,000 | $ 350,000 |
| 2015 | $ 500,000 | $ 350,000 |
| 2016 | $ 500,000 | $ 350,000 |
| 2017 | $ 500,000 | $ 400,000 |

| | | |
|---|---|---|
| 2018 | $ 500,000 | $ 500,000 |
| 2019 | $ 500,000 | $ 500,000 |
| 2020 | $ 500,000 | $ 500,000 |
| 2021 | $ 500,000 | $ 500,000 |
| المجموع | $ 4,500,000 | $ 3,650,000 |
| نسبة الإعفاء الإجمالي | | %19 |

وبانتهاء جدول الأعمال اختتمت الهيئة العامة أعمالها في تمام الساعة الواحدة إلا ربع ظهراً من يوم الاثنين الموافق 2022/07/04. وتم رفع المحضر للوزارة للمصادقة أصولاً.

**مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك**
**السيد زين صافي**

**مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك**
**السيد أيمن أبو زيتون**

**مراقب التصويت**
**السيدة شذى صوان**

**مراقب التصويت**
**السيد رامي الشعال**

**مدون وقائع الجلسة**
**المحامي محمد خالد درويشة**

**رئيس الجلسة نائب رئيس مجلس الادارة**
**السيد غسان سكر**